

تقرير موجز عن فعاليات إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء

فيينا، ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨



المحتويات

٢	١- مقدمة
٢	٢- تفاصيل الاجتماع
٣	٣- ملخّص
٣	ألف- كلمات الترحيب والكلمات الافتتاحية
	باء- الجلسة العامة بشأن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال تعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في نظام العدالة - دور الشبكة العالمية لنزاهة القضاء
٥	٥
٧	جيم-الجلسات الفرعية المواضيعية.....
٧	٧
١١	دال- الجلسة العامة بشأن العمل معاً من أجل نزاهة القضاء
١١	١١
١١	هاء- الجلسة العامة الختامية بشأن هيكل الشبكة العالمية لنزاهة القضاء وأولوياتها في المستقبل
١١	١١



١ - مقدمة

إن انطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في فيينا، النمسا، هو خطوة تاريخية بارزة في مسيرة العمل على تعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في نظام العدالة. وكان الاجتماع الذي عقد احتفالاً بهذه المناسبة، من حيث النطاق والتنوع، هو أكبر اجتماع يعقد قط للقضاة وممثلي الجهات الأخرى المعنية بقطاع العدالة تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولقد اتضح، من خلال جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) في معالجة موضوع نزاهة القضاء، التي يضطلع بها منذ وقت طويل، أن من المفيد للقضاة أن يكون لهم منبر يتيح لهم تشاطر التجارب والخبرات والممارسات الجيدة والتعلم من بعضهم البعض والعمل معاً على استحداث وتطوير الأدوات اللازمة وتبادل الدعم بين الأقران.

وقد ولدت الفكرة المحددة لإنشاء شبكة عالمية جديدة لنزاهة القضاء في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب المخدرات والجريمة، الذي أُطلق في عام ٢٠١٦، كما جاءت استجابة لإعلان الدوحة الذي اعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥.

وأعقبت ذلك سلسلة طويلة من المشاورات المكثفة والاجتماعات التحضيرية وتبادل الأفكار مع حوالي ٤٠٠٠ قاضٍ ووجهة أخرى معنية بقطاع العدالة من جميع أنحاء العالم، وكان الهدف من ذلك تمكين المكتب من فهم احتياجات القضاة وتوقعاتهم من الشبكة الجديدة على نحو أفضل. ومما يجدر بالذكر، على وجه الخصوص، أن دراسة استقصائية عمّمت عبر الإنترنت في عام ٢٠١٧ على أكثر من ١٠٠٠ قاضٍ ووجهة معنية في أكثر من ١٤٠ بلداً، كما عُقدت سبعة اجتماعات تحضيرية إقليمية في الأردن وبنما وبوركينا فاسو وتايلند وتونس وناميبيا وفي مقر الأمم المتحدة بفيينا وجمعت مدخلات من خلال أكثر من ٢٠ اجتماعاً نظمتها المؤسسات الشريكة. وقد ساعدت جميع هذه الأنشطة مكتب المخدرات والجريمة على وضع حجر أساس للشبكة العالمية الجديدة لنزاهة القضاء وتوجت هذه الجهود بالاحتفال بإطلاق الشبكة رسمياً يومي ٩ و١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في فيينا. ويقدم هذا التقرير الموجز لمحة سريعة عن المناقشات التي دارت خلال فعاليات إطلاق الشبكة ومحصلة ذلك الحدث. والهدف منه هو تبيان الرسائل والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الجلسات العامة والجلسات الفرعية المواضيعية، ولفت الانتباه إلى النتائج الرئيسية لفعاليات إطلاق الشبكة، أي اعتماد الإطار المرجعي للشبكة العالمية الجديدة لنزاهة القضاء والإعلان الخاص بنزاهة القضاء.

٢ - تفاصيل الاجتماع

نظمت فعاليات إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في فيينا النمسا يومي ٩ و١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وحضرها أكثر من ٣٥٠ مشاركاً، كان من بينهم ٣٥ شخصية من رؤساء المحاكم العليا والسلطة القضائية، من ١٠٦ بلدان و٤٠ جهة من الرابطة القضائية والمنظمات المعنية. وللإطلاع على مزيد من المعلومات حول الحدث والوثائق ذات الصلة (جدول الأعمال وقائمة المشاركين وأدلة المناقشة للجلسات الفرعية المواضيعية والصور ومقاطع الفيديو والمواد الإخبارية)، يرجى زيارة الصفحة الشبكية المخصصة لفعاليات إطلاق الشبكة: <https://www.unodc.org/ji/en/restricted/network-launch.html>.

٣- ملخص

ألف- كلمات الترحيب والكلمات الافتتاحية

(اليوم الأول، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ٩/٠٠ - ١٠/١٥)

استمع المشاركون في فعاليات إطلاق الشبكة إلى كلمتي ترحيب وجهتا إليهم في رسالتين بالفيديو من السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب المخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

وقد هنأت السيدة أمينة ج. محمد جميع المشاركين بتجمعهم تحت مظلة الشبكة الجديدة من أجل تبادل الدعم والتعلم من بعضهم البعض. وأشارت إلى الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة، وألّعت إلى أن وجود سلطات قضائية قوية ومستقلة وحيادية هو حجر زاوية في تنفيذه. ونوّهت إلى أن السلطات القضائية تواجه في العديد من البلدان تحديات كبيرة، منها التدخل السياسي والاعتداءات الصارخة على استقلالية القضاء وقيود الميزانية في مواجهة التصاعد الهائل في كم القضايا وتراجع الثقة العامة الناجم عن الفساد الملاحظ. وأشادت بالنماذج الملهمة للعديد من الهيئات القضائية التي تجابه هذه التحديات بشجاعة وحزم من خلال تدابير مختلفة، مثل إنشاء لجان قضائية قوية ووضع مدونات سلوك متينة وإرساء نظم شكاوى سريعة الاستجابة وإجراءات تأديبية فعالة. وشددت أيضاً على أهمية دور آلية استعراض التنفيذ المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تحديد الممارسات الجيدة في تنفيذ المادة ١١ المعنية بالتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة وتعميمها.^(١) كما وعدت المشاركين بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم الكامل للعمل في هذا الشأن، بما يشمل الترويج لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية.

ونوّه السيد يوري فيدوتوف بجهود الفريق المعني بنزاهة القضاء وبوضع مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، التي تمثل تطورا بارزا في هذا الشأن وباتت المعيار الأمثل للسلوك القضائي وأساساً لصوغ العديد من المدونات الوطنية.^(٢) كما أشار إلى أهمية تمكين القضاة من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدعم فيما بينهم، وأكد أن الشبكة ستوفر هذه الفرصة وستكون مورداً فياضاً يتيح التصدي للتحديات الجديدة والمستجدة. كما نوّه إلى العديد من الأمثلة المشجعة على قيام السلطات القضائية بإصلاحات جريئة والعمل نحو تحقيق توازن متداعم بين الاستقلالية والمساءلة. واختتم السيد فيدوتوف كلمته بتوجيه الشكر إلى دولة قطر على مساهمتها في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، التي مكنت مكتب المخدرات والجريمة من دعم القضاة والجهات المعنية الأخرى بقطاع العدالة في هذا العمل المهم.

وألقى السيد جون براندولينو، مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب المخدرات والجريمة، الملاحظات الافتتاحية الرسمية لإطلاق الشبكة. وشرح عمل مكتب المخدرات والجريمة في مجال نزاهة القضاء، ولا سيما وضع وتطوير المعايير والأدوات الدولية وتوفير المساعدة التقنية. كما قدم لمحة عامة عن الفعاليات والجهود التي أفضت إلى إنشاء الشبكة العالمية لنزاهة القضاء. وشدد على أن

(١) لمزيد من المعلومات بشأن الاتفاقية وآلية استعراض التنفيذ، يرجى زيارة: <http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/uncac.html>.

(٢) يمكن الاطلاع على مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي بلغات متعددة على: <https://www.judicialintegritygroup.org/jig-downloads/jig-documents>.

كما يمكن الاطلاع على التعليق على مبادئ بانغالور بلغات متعددة على: <https://www.unodc.org/ji/resdb/data/2007/>.

<https://www.unodc.org/ji/resdb/data/2007/> [commentary_on_the_bangalore_principles_of_judicial_conduct.html?lng=en](https://www.unodc.org/ji/resdb/data/2007/) /220.



القصء من الشبكة ليس إنشاء منظمة أو هيئة جديدة، بل تزويد القضاة بمنبر من أجل تبادل الممارسات الجيدة والتعلم من بعضهم البعض والتعاقد وتوحيد الجهود من أجل استحداث أدوات وإرشادات عملية جديدة بشأن تعزيز النزاهة ومنع الفساد في نظام العدالة.

وقدم صاحب سعادة الشيخ علي جاسم آل ثاني، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا، ملاحظات موجزة حول أهمية إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء كأحدى الخطوات الرئيسية في أعمال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب المخدرات والجريمة. وأبرز قيمة المبادرة في توفير فضاء للقضاة للعمل معاً من أجل إيجاد حلول جماعية بغية تعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في الأجهزة القضائية.

وأدى ستة مشاركين بارزين بكلمات افتتاحية على النحو التالي.

أكد صاحب السعادة ولتر صامويل نكانو أونوغين، رئيس جهاز القضاء في نيجيريا، أن نزاهة القضاء ركيزة لسيادة القانون وأن أركانها تشمل الاستقلالية والمساءلة والشفافية والأخلاقيات والإنفاذ الفعال للأحكام القضائية. وعرض جهود الإصلاح الأخيرة في نيجيريا مثل إنشاء لجنة مكافحة الفساد والشفافية ولجنة رصد قضايا الفساد التابعة للمجلس القضائي الوطني وإدارة فحوصات المسح العشوائي لضمان الجودة وتشكيل محاكم خاصة للفساد والجرائم المالية واستعراض اللوائح التأديبية القضائية والمبادئ التوجيهية والقواعد الإجرائية لتعيين الموظفين القضائيين واستخدام التكنولوجيات الجديدة في إدارة المحاكم. كما أكد على أن إنشاء الشبكة العالمية لنزاهة القضاء جاء في الوقت المناسب ويمثل الحلقة المفقودة في جهود نيجيريا. وأشار إلى قيمة توثيق التعاون والشراكات على الصعيد الدولي كما رحّب بما تنطوي عليه الشبكة من إمكانات لتطوير المعايير العالمية وتبادل الدروس المستفادة.

وأشار صاحب السعادة جان داود فهد، الرئيس الأول لمحكمة التمييز في لبنان ورئيس مجلس القضاء الأعلى، إلى أهمية الفصل بين السلطات ودور السلطات القضائية في ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم. وأوضح أن تعزيز نزاهة القضاء هو من صميم جهود لبنان في هذا الشأن وأشار إلى عدة أمثلة حديثة للإجراءات التأديبية ضد القضاة. ووصف التجربة اللبنانية في نشر ثقافة مراعاة الأخلاقيات القضائية، ومنها إدخال دورة دراسية في هذا الشأن في معاهد القضاء وتنظيم حلقات عمل وأنشطة تدريبية مخصصة لهذا الغرض وإجراء تقييم للقضاة. وشدد على أن التحديات القضائية متماثلة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي ينبغي للهيئات القضائية أن توحد صفوفها في التصدي لها. كما أبرز دور الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في تعزيز التعاون القضائي ومعالجة المسائل المستجدة، مثل استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي.

وأعربت صاحبة السعادة إليزابيث لوفريك، نائبة رئيس المحكمة العليا في النمسا، عن إيمانها بأن إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء هو خطوة مهمة في تدعيم سيادة القانون وتعزيز ثقافة احترام القانون. وأشارت إلى أن الشبكة ستساعد المجتمع العالمي على استبانة أفضل الممارسات في النضال من أجل إعلاء سيادة القانون ومكافحة الفساد كما ستعزز التعاون القضائي بين المحاكم من مختلف التقاليد القانونية والثقافية. وأوضحت أن القضاء النمساوي لديه تاريخ طويل من التمتع بالاستقلالية والشفافية والحياد وأن المحكمة العليا النمساوية تعمل بقوة على تعزيز التعاون القضائي مع المحاكم العليا من جميع أنحاء العالم. واحتتمت كلمتها بدعوة جميع المشاركين إلى المشاركة في فعالية اجتماعية شاركت المحكمة العليا النمساوية ودولة قطر في استضافتها مساء يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وأكدت صاحبة السعادة ماريا تيريزا مورا، القاضية بالمحكمة العليا في البرازيل والمديرة العامة لمعهد القضاء الوطني البرازيلي، أن السلطة القضائية هي دعامة لسيادة القانون وأن سيادة القانون لا يمكن أن تتأتى بدون استقلال القضاء ونزاهته وشفافيته ويقظته. ونوهت بالدور الحاسم للتعاون الدولي، خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات الجريمة عبر الوطنية وتشابه المشاكل التي تواجه جميع الهيئات القضائية. وشددت على أهمية التدريب القضائي، بما في ذلك أهمية تدريب المدربين واستخدام أساليب التدريس المبتكرة، كما تناولت جهود البرازيل الجارية لتوفير التدريب الجيد للقضاة كمثال للممارسات الجيدة. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن الشبكة العالمية لنزاهة القضاء جاءت في أفضل توقيت ممكن وأنها ستوفر فرصاً لتبادل الخبرات والمعارف.

وعرضت صاحبة السعادة زينون علي، القاضية بمحكمة ماليزيا الاتحادية، تجربة ماليزيا في تعزيز نزاهة القضاء، وكمثال على ذلك، أشارت إلى إنشاء لجنة التعيينات القضائية والأكاديمية القضائية الماليزية والبدء في استخدام أجهزة لتسجيل الوقائع ونسخها في المحاكم واعتماد مدونة للأخلاقيات القضائية على أساس مبادئ بنغالور. وأشارت إلى أن الفساد القضائي يتخذ أشكالاً عديدة أشيعها التدخل السياسي في الإجراءات القضائية والرشوة. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن الحفاظ على نزاهة القضاء أمر بالغ الأهمية، وذكرت أن ماليزيا تلزم القضاة بتقديم إقرارات بالذمة المالية عند التعيين. وسلمت بأنه يوجد دائماً مجالاً للتحسين وأن القضاء الماليزي سيدعم الشبكة العالمية لنزاهة القضاء سعياً إلى تدعيم القيم الأساسية لنظام العدالة وإعلائها.

وأشارت صاحبة السعادة أليسون ك. دنكان، القاضية بالدائرة الرابعة لمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة ورئيسة لجنة العلاقات القضائية الدولية في المؤتمر القضائي للولايات المتحدة، إلى أن الاستقلالية والنزاهة وسيادة القانون هي القيم الأساسية للقضاء في الولايات المتحدة. وأعربت عن قناعتها بأن على الدول أن ترسي ثقافة تحترم استقلال القضاء وأنه ينبغي تزويد السلطات القضائية بموارد كافية. وشددت بصفة خاصة على أهمية العناصر التالية في بناء قضاء شامخ - الأنظمة القضائية الشفافة؛ ومدونات الأخلاقيات؛ وتقييم سلوك القضاة؛ والتدريب القضائي المستمر. كما شددت على الدور الرئيسي الذي سوف تضطلع به الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في هذه المساعي.

باء- الجلسة العامة بشأن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال تعزيز نزاهة القضاء

ومنع الفساد في نظام العدالة - دور الشبكة العالمية لنزاهة القضاء

(اليوم الأول، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ١٠/٤٥ - ١٢/٠٠)

تولّت إدارة الجلسة السيدة بريغيته شتروبل - شو، رئيسة قسم دعم المؤتمرات بفرع مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية التابع لمكتب المخدرات والجريمة، وأوضحت أن هذه الجلسة تهدف إلى تهيئة المجال لعقد جميع الجلسات العامة والفرعية المقبلة وأنها سوف تركز على التطورات العالمية الهامة في مجال نزاهة القضاء ودور الشبكة العالمية الجديدة لنزاهة القضاء. ودعت أربعة مناظرين إلى تقديم عروضٍ إيضاحية.

وعرضت السيدة روبرتا سوليس، وهي موظفة لشؤون منع الجريمة والعدالة الجنائية، البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب المخدرات والجريمة، أهداف الشبكة العالمية لنزاهة القضاء والأنشطة المزمع القيام بها بشكل أكثر وضوحاً. وأوضحت كيف يمكن للقضاة والسلطات القضائية والجهات المعنية الأخرى المشاركة والمساهمة بشكل فعال في خدمات الشبكة. وأكدت أن الشبكة ستعزز فرص التواصل الشخصي المباشر أو عبر الإنترنت لتبادل المعلومات وإسداء النصح والمشورة فيما بين



الأقران، كما ستساعد على تحديد التحديات والقضايا ذات الأولوية وإقامة الروابط بين المبادرات المحلية والإقليمية القائمة لمضاعفة نتائجها. وقدمت عرضاً إيضاحياً للموقع الشبكي الجديد على الإنترنت (www.unodc.org/ji) وملاحمه الرئيسية، بما في ذلك قاعدة بيانات الموارد والمواد الإخبارية ومقالات الرأي وكذا معلومات عن الفعاليات المنظمة. وشجعت المشاركين في الشبكة على التسجيل من أجل استخدام القسم المقيّد دخوله بالموقع الشبكي بهدف تعزيز الاتصالات وعمليات التبادل المباشرة. كما أفادت بأن المكتب قد شرع في استحداث أدوات للتدريب على الأخلاقيات القضائية استناداً إلى مبادئ بنغالور، وقالت إن البرنامج التدريبي يتألف من دورة تفاعلية للتعليم الإلكتروني ودورة نصية للتدريب الذاتي ودليل للمدرب. وأشارت إلى أن من المقرر الانتهاء من إعداد هذه الأدوات في عام ٢٠١٨ وأنها ستكون متاحة بجميع لغات الأمم المتحدة وباللغة البرتغالية. وشجعت البلدان على أن تبادر إلى تجريب تلك الأدوات وأوضح أن الموقع الشبكي سوف ينشر المزيد من التحديثات.

وقدم صاحب السعادة رودولف ميلينغهورف، عضو الفريق المعني بنزاهة القضاء ورئيس المحكمة المالية الاتحادية العليا في ألمانيا، لمحة عامة عن أصول مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي والتطورات اللاحقة في هذا الشأن. وأشار إلى العمل المكثف للفريق المعني بنزاهة القضاء، بما في ذلك إعداد تعليق وتدابير من أجل تنفيذ مبادئ بنغالور على نحو فعال وترجمة وثائق الفريق لنشرها على نطاق أوسع.^(٣) وشدد على أن العديد من الهيئات الدولية تتخذ من مبادئ بنغالور مرجعاً لها وأن هذه المبادئ قد ألهمت العديد من مدونات قواعد السلوك الوطنية واستخدمت في برامج التدريب والمؤتمرات. كما أشار إلى ضرورة استعراض المبادئ لتحديد الثغرات المحتملة واستبانة مجالات التحسين في ضوء المسائل الجديدة أو المستجدة مثل الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي والتحرش الجنسي والتمييز الجنساني. كما أثار تساؤلاً حول ما إذا كانت القيم الست التي تقوم عليها المبادئ قد أحاطت بكل الجوانب. ودعا المشاركين إلى جلسة فرعية مواضيعية مخصصة لمناقشة الموضوع (انظر أدناه) ورحّب بقدرة الشبكة على معالجة هذا الموضوع الهام.

وتناول صاحب السعادة ديفغو غارسيا - سايان، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، مشكلة الفساد باعتبارها تهدد استقلالية القضاء وتحقيق العدالة. وشدد على التأثير المدمر للفساد على السلطات القضائية وحقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الموارد، وأوضح بصفة خاصة أن الفساد يهز من ثقة الناس في العدالة ويضعف قدرة النظم القضائية على ضمان حماية حقوق الإنسان. وأشار إلى أن نزاهة القضاء ليست مهمة فقط لأنها تمثل المقوم الجوهرى لفعالية أداء النظم القضائية، بل لأن أجهزة القضاء هي ذاتها تلعب دوراً محورياً في مكافحة الفساد. وشرح كيف تناولت الأمم المتحدة هذا الموضوع، بما يشمل معالجته من خلال مكتبه بصفته المقرر الخاص وكذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأكد على أن الشبكة الجديدة تنطوي على إمكانات هائلة لتعزيز التعاون الدولي وخلق لغة مشتركة ومنظور مشترك لمعالجة مختلف المسائل ذات الصلة.

وعرض صاحب السعادة كريستوف رينيار، رئيس رابطة القضاة الدولية، ميثاق القضاة العالمي الجديد لعام ٢٠١٧ وجهود الرابطة في تعزيز نزاهة القضاء.^(٤) وأشار إلى أن مجموعة كبيرة من المعايير الدولية قد ظهرت على مر السنين؛ ولكنه أبرز، مع

(٣) يوفر موقع الفريق المعني بنزاهة القضاء (<https://www.judicialintegritygroup.org/>) إمكانية الاطلاع على الوثائق بلغات متعددة على:

<https://www.judicialintegritygroup.org/jig-downloads/jig-documents>

(٤) يمكن الاطلاع على الصيغة المحدثة لميثاق القضاة العالمي المنشورة بانثني عشرة لغة على:

https://www.unodc.org/ji/en/resdb/data/2007/the_universal_charter_of_the_judge_2007.html

ذلك، وجهين من أوجه القصور التي تشوبها، أولهما أنه على الرغم من أن هذه القواعد كثيراً ما تعدها أفرقة عاملة مكونة من قضاة، فإن اعتمادها ينبثق في كثير من الأحيان من التوافق السياسي في الآراء، مما يضعف ضمانات القضاة. أما ثانيهما فهو أن هذه القواعد ليست إلزامية ولا تفرض أي جزاءات على عدم الامتثال لها. وأوضح أن الميثاق الجديد يهدف إلى معالجة أوجه القصور تلك وتحديد معايير عامة لاحترام استقلالية القضاء داخلياً وخارجياً. واستعرض مواد الميثاق التسع التي تتناول جملة أمور منها التوظيف والتدريب؛ والتعيين؛ والترقية/الترقية والتقييم؛ والأخلاقيات؛ وقواعد السلوك؛ والأجور؛ والضمان الاجتماعي والتقاعد. كما أشار إلى الإمكانيات الهائلة للشبكة العالمية لنزاهة القضاء في تعزيز المعايير الدولية وتحديد الثغرات، ودعا المشاركين أيضاً إلى جلسة فرعية مخصصة لهذا الشأن (انظر أدناه).

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلط صاحب السعادة إسماعيل روستو جيريت، الرئيس الأول لمحكمة النقض في تركيا، الضوء على المسؤولية المشتركة لجميع أعضاء الأجهزة القضائية في منع الفساد وضمان النزاهة وتعزيز المساءلة والمهنية. كما أشار إلى إعلان اسطنبول بشأن الشفافية في الإجراءات القضائية باعتباره مبدأً توجيهياً يحدد مبادئ شفافية القضاء أقره رؤساء أجهزة القضاء والقضاة في منطقتي آسيا والبلقان. وذكر أن التدابير التنفيذية للإعلان قد وضعت في عام ٢٠١٧ وأن مؤتمر القمة الرابع للمحاكم العليا بشأن شفافية القضاء الذي سوف يعقد في اسطنبول في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ سيشهد فرصة لعرض الإعلان على مجموعة أكبر من الولايات القضائية.

وأشار صاحب السعادة حيدر أحمد دفع الله أحمد، رئيس المحكمة العليا في السودان، إلى ضرورة مضاعفة الجهود لضمان نزاهة القضاء. وكان من ضمن ما أشار إليه أهمية إلزام القضاة بتقديم إقرارات الذمة المالية بهدف منع الفساد وتجنب تضارب المصالح. وقد رحّب بإنشاء الشبكة لمساعدة السلطات القضائية في شتى أرجاء العالم في مساعيها في هذا الشأن.

وأشار صاحب السعادة عماد سليم، رئيس المجلس القضائي الأعلى لدولة فلسطين، إلى جهود بلده في تعزيز نزاهة القضاء، بما في ذلك إجراءات التفتيش على القضاة فيما يخص سوء السلوك واعتماد مدونة السلوك القضائي المستندة إلى مبادئ بنغالور وتعزيز الاستقلال المالي للقضاة.

وذكر صاحب السعادة أركديو دياس تيجيرا، كبير القضاة وعضو محكمة الاستئناف في جزر الكناري والمستشار القانوني والمنسق لخطّة العمل لتعزيز استقلال القضاة ونزاهتهم في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، المشاركين بضرورة أن يظل استقلال القضاء وأحكام القضاة في نطاق القانون دوماً.

جيم - الجلسات الفرعية المواضيعية

(اليوم الأول، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ١٤/٠٠ - ١٥/١٥ و ١٥/٤٥ - ١٧/٠٠؛

اليوم الثاني، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ٩/٠٠ - ١٠/١٥ و ١٠/٤٥ - ١٢/٠٠)

خُصِّصت فترة الظهر من اليوم الأول وصباح اليوم الثاني من فعاليات إطلاق الشبكة لعقد ١٦ جلسة فرعية مواضيعية (أي أربع فترات زمنية خُصِّصت لأربع جلسات عُقدت متزامنة). وقد تولت تنظيم الجلسات مجموعة كبيرة من الشركاء الذين تعاونوا مع مكتب المخدرات والجريمة في تنظيم فعاليات إطلاق الشبكة بهدف مناقشة مواضيع فرعية مختلفة تتعلق بما يلي: ١- تعزيز نزاهة القضاء والمساءلة؛ ٢- منع الفساد في نظام العدالة؛ ٣- تقييم النزاهة ورصدها.



ووفرت الجلسات فرصة كبيرة لجميع المشاركين للانخراط بشكل نشط في مناقشة المواضيع ذات الصلة وتبادل التجارب والخبرات المناسبة المستمدة من ولاياتهم القضائية ومؤسساتهم. وفي نهاية كل جلسة، سجل المنظمون التوصيات المنبثقة عن المناقشات للمساهمة بها في الأعمال المقبلة للشبكة العالمية لنزاهة القضاء، كما تولى مكتب المخدرات والجريمة بعد ذلك جمع تلك التوصيات وعرضها في الجلسة العامة على جميع المشاركين (انظر أدناه).

وقد أُعد من أجل كل جلسة مواضيعية دليل تفصيلي للمناقشة قبل بدء فعاليات إطلاق الشبكة، ثم أُعدت تقارير موجزة عن جميع الجلسات. ويمكن الاطلاع على أدلة المناقشة والتقارير الموجزة لجميع الجلسات على الرابط التالي:

<https://www.unodc.org/ji/cn/restricted/network-launch.html>

ويتضمن الجدول أدناه النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة من الجلسات الفرعية المواضيعية الست عشرة:

"مبادئ بنغالور بعد ١٨ سنة" - نظمها الفريق المعني بنزاهة القضاء

رَكَزَت هذه الجلسة على مناقشة ما إذا كانت مبادئ بنغالور قد صمدت أمام اختبار الزمن، وبالتالي، ما إذا كانت تكفي لمعالجة المسائل الجديدة والمستجدة، مثل الرقمنة أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الابتزاز الجنسي أو التحرش الجنسي. وخلصت الجلسة إلى تأكيد الحاجة إلى دراسة أكثر تعمقاً لهذه المسألة، وإلى أن الأمر قد يسوغ إدخال بعض التعديلات و/أو الإضافات على مبادئ بنغالور أو على التعليق عليها.

"التدريب على الأخلاقيات القضائية" - تشارك في تنظيمها كل من المنظمة الدولية للتدريب القضائي وشبكة التدريب القضائي الأوروبية ومكتب المخدرات والجريمة

في ضوء المبادئ الدولية للتدريب القضائي، ناقشت الجلسة تجارباً ونهجاً مختارةً لتوعية القضاة بالمسائل المتعلقة بمعايير السلوك القضائي وأخلاقيات القضاء، ورأت أن طائفة واسعة من الولايات القضائية قد شرعت في هذا النوع من التدريب باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب لتحقيق النتائج المتوخاة، وخلصت الجلسة في ضوء هذا إلى أنه سيكون من المفيد للشبكة أن توسع وتعمق نطاق تبادل الممارسات الجيدة في هذا الشأن.

"الشفافية وكيفية نزع الأستار عن عمل المحاكم" - تشارك في تنظيمها كل من مجموعة دول مجلس أوروبا المناهضة للفساد والمجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين ولجنة البندقية

استعرضت الجلسة مجموعة من أمثلة الممارسات الجيدة لدى السلطات القضائية التي تتبع سياسات تقدمية لتحقيق الشفافية بهدف إزالة الغموض عن عمل المحاكم. وخلص المشاركون إلى أنه سيكون من المفيد للشبكة أن تمضي قدماً في هذا التبادل للمعارف من خلال جمع أمثلة للممارسات الجيدة بشأن علانية إجراءات القضاء وتبادل تلك الأمثلة بسبل مختلفة، منها استخدام التكنولوجيا الحديثة وسياسات الاتصالات القضائية. ورئي أن يوسع الشبكة كذلك أن تسهل تقديم المساعدة التقنية في هذه المجالات.



"تأثير الرقمنة على النزاهة والمساءلة" - نظمها معهد بحوث النظم القضائية

بحثت هذه الجلسة تأثير الانتشار السريع لرقمنة مختلف أنشطة المحاكم وإجراءاتها وتأثير ذلك على النزاهة والمساءلة. واستصوب المشاركون أن تقوم الشبكة بتقييم جدوى وضع مبادئ توجيهية لتطوير برامجيات لإدارة المحاكم والقضايا تماشى مع مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي ورأوا أن بوسع الشبكة أن تشرع في وضع تلك المبادئ.

"إقرارات الذمة المالية للقضاة" - تشارك في تنظيمها البنك الدولي ومكتب المخدرات والجريمة

ناقشت هذه الجلسة المسألة الشائكة المتعلقة بنظم إقرار الذمة المالية للقضاة. وبما أن العديد من الولايات القضائية قد اعتمدت أنظمة من هذا القبيل في عملها، في حين أن البعض الآخر في طور تنفيذها أو بصدد النظر في القيام بذلك، خلصت الجلسة إلى أنه ثمة حاجة ملحة وفرصة سانحة للشبكة لزيادة تعزيز المعرفة بالممارسات الجيدة وكذا التحديات المتعلقة بتطبيق نظم الإقرار بالذمة المالية للسلطة القضائية.

"هل هي مقايضة؟ الموازنة بين الاستقلالية والمساءلة" - نظمها رابطة الكومنولث للقضاة

استكشفت هذه الجلسة مجموعة متنوعة من النهج، لا سيما النهج الأكثر تحجراً من الطابع الرسمي، مثل برامج التوجيه والتدريب بين الأقران، بغية تعزيز المساءلة. وخلص المشاركون إلى ضرورة أن تركز الشبكة بشكل خاص على احتياجات قضاة المحاكم الابتدائية، لأنهم أكثر عرضةً للتحديات المتعلقة بالنزاهة، ولأنهم، من منظور المتعاملين مع المحاكم، أكثر الأشخاص تأثيراً على قدرتهم على التعامل مع نظام العدالة.

"هل المحاكم المتخصصة في مكافحة الفساد أداة فعّالة في تدعيم نزاهة القضاء وسيادة القانون؟" - نظمها مركز أوتشتاين

لموارد مكافحة الفساد

ناقشت هذه الجلسة الاتجاه الحديث العهد لإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة الفساد، وهو اتجاه كثيراً ما يظهر عند إدراك أن المحاكم العادية بطيئة و/أو قاصرة و/أو تفتقر إلى الخبرة اللازمة وأن نزاهتها واستقلاليتها قد تكونا أحياناً موضع شك. وركزت الجلسة على ضمانات النزاهة لدى المحاكم المتخصصة في مكافحة الفساد وكيف يمكن لهذه التدابير أن تلهم قطاعات أكبر من السلطة القضائية في هذا الشأن. وخلص المشاركون في نهاية الجلسة إلى أن هناك عدة فرص متاحة أمام الشبكة لمواصلة دعم أنشطة تبادل الممارسات الجيدة والتعلم بين الأقران في أوساط المحاكم المختصة بمكافحة الفساد.

"تحسين إدارة المحاكم وكفاءتها لأغراض النزاهة" - نظمها المركز الوطني لمحاكم الولايات

استعرضت هذه الجلسة مجموعة متنوعة من ممارسات إدارة المحاكم التي اعتمدها المحاكم في شتى أرجاء العالم بهدف تعزيز الكفاءة في المقام الأول، ولكن التجربة أثبتت في عدة حالات أنها تفضي إلى تعزيز النزاهة أيضاً. وتطوّرت الجلسة إلى المسائل المتعلقة بمساءلة القضاة وتجاوزاتهم السلوكية والشكاوى ذات الصلة، واحتتمت بتوصية بأن تيسر الشبكة العمل على وضع دليل للممارسات الجيدة في مراعاة الأصول القانونية عند التحقيق في التجاوزات السلوكية للقضاة.



"صياغة مدونات قواعد السلوك - ما ينبغي فعله وما يجدر تجنبه" - نظمتها الشبكة الأوروبية لمحالس القضاء

رمت هذه الجلسة إلى استعراض الممارسات الجيدة وكذلك الدروس المستفادة بشأن وضع مدونات السلوك وخلصت إلى أنه من المناسب، في ضوء التنوع الكبير في الخبرات التي جمعت على مدار العقدين الماضيين بالأخص، أن تصمم الشبكة دليلاً إرشادياً يشرح كيفية وضع المدونات ومعايير السلوك.

"مخاطر ومنافع استعمال القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي" - نظمتها معهد المبادرة القانونية لوسط أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية

بحثت هذه الجلسة مخاطر ومنافع استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي. وفي ظل غياب أي معايير في هذا الشأن في معظم البلدان، رأى المشاركون أن هناك تنوعاً كبيراً في النهج والمواقف بين الولايات القضائية وكذلك بين القضاة. وخلصوا بالتالي إلى أن وضع مبادئ توجيهية للقضاة بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سيكون مفيداً للغاية.

"تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام العدالة - الممارسات الجيدة والدروس المستفادة" - نظمتها رابطة القضاة الدولية

ناقشت هذه الجلسة العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الفساد وتضارب المصالح والأشكال الأخرى لسوء سلوكيات القضاة، وخلصت إلى ضرورة توفير أوضاع في كل نظام قضائي تتيح منع الفساد ورصده، وإلى أن هذا يقتضي تحديد فترات خدمة وأجور ملائمة ومضمونة. ورئي أن البرامج التعليمية ضرورية أيضاً، وكذلك تحديد مبادئ توجيهية للسلوك القويم. وخلص إلى ضرورة وضع إجراءات للتصدي للتهديدات الخارجية لاستقلال القضاء تشمل رصد دلائل الفساد.

"تقييم التدابير التأديبية والجنائية المتعلقة بنزاهة القضاة - دراسة تجريبية" - نظمتها رابطة المحامين الدولية

عرضت هذه الجلسة وناقشت نتائج دراسة تجريبية أجرتها رابطة المحامين الدولية بالاشتراك مع معهد بحوث النظم القضائية والمركز الوطني لمحاكم الولايات، وترمي الدراسة إلى تقييم التدابير التأديبية والجنائية لتجاوزات السلوكية للقضاة وعقوبتها لدى مجموعة متنوعة من الولايات القضائية المختارة. وخلصت الجلسة إلى أن منهجية البحث قد أسفرت عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام وأن هناك فرصة لتوسيع نطاق المشروع ليشمل ولايات قضائية أخرى وكذلك لنشر المزيد من النتائج عبر الشبكة.

"الابتزاز الجنسي - الحاجة إلى معايير جديدة للنزاهة والمساءلة في جهاز القضاء" - نظمتها الرابطة الدولية للقاضيات

ناقشت هذه الجلسة تعريف مشكلة الابتزاز الجنسي والتحرش الجنسي ونطاقها داخل الجهاز القضائي، وكذلك مدى ملائمة التدابير المعمول بها لمعالجتها. وخلصت إلى أن الأطر القائمة على الصعيدين الدولي والمحلي نادراً ما تعالج هذه المشكلة وأن هناك حاجة قائمة وفرصة متاحة لكي تدعم الشبكة وضع معايير مناسبة في هذا الشأن.

"ما المفقود - نهج جديدة لتعزيز نزاهة القضاء" - نظمتها معهد الكومنولث للتعليم القضائي

ناقشت هذه الجلسة مجموعة من المسائل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استقلالية القضاء وحياده ونزاهته، وأولت اهتماماً خاصاً لإجراءات وضع الميزانيات القضائية وإصدارها وإدارتها، التي قد تعرض السلطة القضائية لمخاطر متعددة فيما يخص استقلاليتها بشكل عام، وللتدخل في قرارات القضاة الفردية، وللفساد.



"تنفيذ المبادئ التوجيهية للممارسات الفضلى في اختيار القضاة وتعيينهم في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا" - نظمتها وحدة الحوكمة والحقوق الديمقراطية بجامعة كيب تاون

تضمنت هذه الجلسة عرضاً إيضاحياً لمشروع المبادئ التوجيهية للممارسات الفضلى في اختيار القضاة وتعيينهم في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا. ورحّب المشاركون بالمشروع كمصدر مفيد للإرشادات القائمة على الممارسات الجيدة التي يمكن الاستفادة منها خارج المنطقة. ورأى المشاركون كذلك أن هذا المبادئ التوجيهية، لكي تصبح فعالة حقاً، تحتاج إلى نظام للرصد والتنفيذ، ورأوا أن مشاركة المجتمع المدني والمحامين والمنظمات القضائية فيه شيء مثالي.

"تقييم الفساد والنزاهة في نظام العدالة - ماذا تعلمنا؟" - شارك في تنظيمها كل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد بحوث النظم القضائية ومكتب المخدرات والجريمة استعرضت هذه الجلسة المجموعة الواسعة من أدوات التقييم ومنهجياته الحالية وناقشت مزاياها النسبية ومواطن ضعفها، وخلصت إلى أنه يوجد فيما يبدو أدوات تقييم كافية لتلبية احتياجات كل ولاية قضائية. وفي الوقت نفسه، أوصت الجلسة الشبكة بأن توفر، من خلال مكتبها الإلكتروني، إمكانية الاستفادة من الأدوات والمنهجيات وتقارير التقييم الموجودة.

دال - الجلسة العامة بشأن العمل معاً من أجل نزاهة القضاء (اليوم الثاني، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ١٤/٣٠ - ١٦/٠٠)

عرض السيد أوليفر شتولبه، وهو موظف كبير لشؤون البرامج، البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب المخدرات والجريمة، على المشاركين خلال تلك الجلسة التوصيات المنبثقة عن الجلسات الفرعية المواضيعية التي جمعها مقرر الدورة المعينون. [يرجى الرجوع إلى الجدول أعلاه للاطلاع على فرادى التوصيات التي جمعت خلال الجلسات المواضيعية] وأكد السيد شتولبه أن التوصيات تناولت العديد من المسائل ذات الصلة والمجالات المستجدة. وأشار إلى أن الشبكة مؤهلة لمعالجتها وأن التوصيات ستشكل الأساس لوضع خطة عمل الشبكة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

هاء - الجلسة العامة الختامية بشأن هيكل الشبكة العالمية لنزاهة القضاء وأولوياتها في المستقبل (اليوم الثاني، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ١٦/١٥ - ١٧/٣٠)

استهلّ السيد ديميتري فلاسيس، رئيس فرع مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية التابع لمكتب المخدرات والجريمة، الجلسة الختامية للاجتماع وأوضح أن الغرض منه كان التوصل إلى إقرار الإطار المرجعي للشبكة العالمية لنزاهة القضاء واعتماد الإعلان الختامي لهذا الاجتماع الأول للشبكة.

وشكر السيد فلاسيس المشاركين على تعليقاتهم القيمة على مشروع الإطار المرجعي والإعلان وأكد لهم أن مكتب المخدرات والجريمة قد سعى إلى إدراج جميع الإسهامات إلى أقصى حد ممكن. وأوضح أن الإطار المرجعي يبين باختصار رسالة الشبكة وأهدافها ومشاركتها وتنظيم عملها، فضلاً عن دور المجلس الاستشاري ومكتب المخدرات والجريمة اللذين يمثلان أمانتها. وكرر أيضاً ما جاء على لسان السيد جون براندولينو، مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب المخدرات والجريمة، من أن القصد من

الشبكة ليس إنشاء منظمة أو هيئة جديدة، بل تزويد القضاة بمنبر من أجل تبادل الممارسات الجيدة والتعلم من بعضهم البعض والتعاقد وتوحيد الجهود من أجل استحداث أدوات عملية جديدة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد في نظام العدالة.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اقترح أحد المشاركين أن يقوم المشاركون في الشبكة مستقبلاً بوضع إجراءات أكثر ديمقراطية لاختيار أعضاء المجلس الاستشاري. وأوضح السيد فلايس أن الإجراءات الحالية (أي قيام مكتب المخدرات والجريمة، باعتباره أمانة الشبكة، بتحديد أعضاء اللجنة الاستشارية واقتراح أسمائهم) قد استخدمت "لتيسير بدء العمل" ولا شيء يمنع المشاركين في الشبكة من وضع إجراءات اختيار مختلفة في المستقبل. وأخذ عدة مشاركين الكلمة حيث أعادوا التأكيد على تقديرهم لإطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة والإسهام في أنشطتها المقبلة.

وبعد ذلك، أقر المشاركون الإطار المرجعي للشبكة، الذي يمكن الاطلاع على صيغته النهائية وتحميله من موقع الشبكة (<https://www.unodc.org/ji/en/restricted/network-launch.html>) بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وعندئذ، قدم السيد فلايس الأعضاء الجدد العشرة في المجلس الاستشاري. وأوضح أن المجلس الاستشاري سيساعد في استبانة التحديات والمسائل المستجدة ذات الأولوية المتعلقة بنزاهة القضاء كما سيوجه عملية وضع خطة العمل الخاصة بالشبكة على أساس الأولويات المحددة، وبالأخص خلال ذلك الاجتماع الأول للشبكة. وأشار إلى أن المجموعة الأولى من الأعضاء قد حددتها الأمانة على أساس مشاركتهم الفعالة في تعزيز نزاهة القضاء في بلدانهم ومناطقهم وعلى المستوى العالمي، وأن فترة عضويتهم في المجلس ستكون لمدة سنتين. كما أوضح السيد فلايس أن مكتب المخدرات والجريمة حاول جاهداً أن يجعل المجلس متوازناً إقليمياً في تكوينه، وأن يجسد المجلس تنوع التقاليد القانونية وأن يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يلي أسماء أعضاء المجلس الاستشاري:

- ١- **صاحب السعادة أدريان ساوندرس**، وهو قاضٍ بمحكمة الكاريبي، وقد أنتخبَ خلفاً لرئيسها الحالي، وسوف تبدأ ولايته في تموز/يوليه ٢٠١٨. وهو أيضاً رئيس الرابطة الكاريبية لموظفي السلك القضائي، ورئيس أسبق للمحكمة العليا لشرق الكاريبي.
- ٢- **صاحب السعادة دورو سيسا**، وهو رئيس المحكمة العليا لجمهورية كرواتيا، ويرأس في الوقت نفسه المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، وهو قاضٍ بالشعبة المدنية للمحكمة العليا ورئيس أسبق لرابطة القضاة الكرواتية. وقبل أن يلتحق بالمحكمة العليا، كان قاضياً في محكمة مقاطعة زغرب ورئيس محكمة زغرب البلدية.
- ٣- **صاحب السعادة مسعود بن محمد العامري**، وهو رئيس محكمة التمييز ومجلس القضاء الأعلى لدولة قطر منذ عام ٢٠٠٨. ولديه خبرة مهنية سابقة واسعة كقاضٍ، إذ التحق بجهاز القضاء في عام ١٩٨٣.
- ٤- **صاحبة السعادة ماريا تيريزا مورا**، وهي حالياً قاضية بالمحكمة العليا في البرازيل والمديرة العامة لمعهد القضاء الوطني البرازيلي.
- ٥- **صاحبة السعادة زينون علي**، وهي قاضية بالمحكمة الاتحادية الماليزية. وخلال السنوات الأربعين الماضية، شغلت مناصب مختلفة في مجال القانون وسلك القضاء كان من أبرزها عملها بصفة مفوضة قضائية في المحكمة العليا في ماليزيا وقاضية بالمحكمة العليا وقاضية بمحكمة الاستئناف.



- ٦- صاحب السعادة كاشيم زنة، وهو كبير قضاة المحكمة العليا في ولاية بورنو في نيجيريا، التي التحق بها لأول مرة في عام ١٩٩٧ ورقي إلى منصب كبير القضاة عام ٢٠٠٦.
- ٧- الدكتور نيهال جاياويكراما، وهو منسق الفريق المعني بنزاهة القضاء. وشغل في سري لانكا منصب النائب العام والأمين الدائم لوزارة العدل وحصل على عضوية مجلس الخدمات القضائية. وكان عضواً في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، وأستاذاً مساعداً للقانون في جامعة هونغ كونغ وأستاذ كرسي أربيل ف. سالوز لحقوق الإنسان بجامعة ساسكاتشوان والمدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية في برلين.
- ٨- صاحب السعادة خوسيه إيغريجا ماتوس، وهو قاضٍ بمحكمة استئناف بورتو في البرتغال. ويرأس رابطة القضاة الأوروبية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وهو أيضاً نائب رئيس رابطة القضاة الدولية منذ عام ٢٠١٢. ويعمل في سلك القضاء البرتغالي منذ عام ١٩٨٩.
- ٩- صاحبة السعادة لين ليتش، وهي ممثلة رابطة القضاة والموظفين القضائيين بالكومنولث وترأس قسم الشؤون الجنسانية في الرابطة. وهي قاضية بالمحكمة العليا لولاية أونتاريو، كندا. كما أنها أيضاً رئيسة سابقة لرابطة قضاة المحاكم العليا الكندية، ولا تزال تعمل مع المنظمة كرئيسة للجنة التعويضات.
- ١٠- صاحب السعادة ديفغو غارسيا - سايان، وهو مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. وكان قاضياً بمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وانتُخب نائباً لرئيس المحكمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ورئيساً للمحكمة لولايتين متتاليتين. وقد شغل سابقاً منصب وزير العدل ووزير الخارجية في بيرو.
- وقد طلب صاحب السعادة مسعود بن محمد العامري، رئيس محكمة التمييز ومجلس القضاء الأعلى في دولة قطر، الكلمة لإبداء ملاحظات موجزة شدد فيها على أهمية وجود نظم قضائية عادلة ومستقلة وشفافة واستذكر في هذا الصدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعلان الدوحة. وأقر بوجود تحديات مستجدة مختلفة تواجه القضاة، وشدد على أن الشبكة الجديدة ستساعد في مجابته من منظور عالمي. كما أقر أيضاً بأن إطلاق الشبكة يمثل حدثاً تاريخياً وعرض استضافة الاجتماع الثاني للشبكة في قطر في عام ٢٠١٩.
- واختتم السيد فلاسييس فعاليات الحدث بعرض مشروع الإعلان لاعتماده. وبعد تقديم عدد من التعليقات الإضافية، اعتمد الإعلان النهائي بالتركية على أساس أن الأمانة سوف تجسد التعليقات في الإعلان على النحو المتفق عليه. وبعد اعتماد الإعلان، أبدت ولاية قضائية تحفظها على ذكر أن دعم دولة قطر للشبكة العالمية لنزاهة القضاء قد يثير تساؤلات حول استقلالية الشبكة. واتفق على إدراج هذا التعليق على النحو الواجب في هذا التقرير.
- وهنا السيد فلاسييس المشاركين على إطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء. وأعرب عن ارتياحه لأن الاجتماع قد نظر في العديد من المسائل المهمة وبيّن ضرورة التعاون وتبادل المساعدة في معالجتها. وأشار إلى أن مكتب المخدرات والجريمة سيواصل تشجيع الهيئات القضائية والجهات المعنية الأخرى على الانضمام إلى الشبكة. كما هنا المشاركين على اعتماد الإطار المرجعي والإعلان الخاص بنزاهة القضاء وأعرب عن تقديره للطابع الثمر والبناء للمناقشات. كما شكر جميع منظمي الجلسات الفرعية والمناظرين على ما قدموه من رؤى ملهمة وآراء تشجذ الذهن وأفكار خصبة، وبمذه اختتم السيد فلاسييس الاجتماع.